

Distr.: General  
30 April 2004  
Arabic  
Original: English

## مجلس الأمن



## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد أبلغت المسائل المتصلة بأحداث العنف الأخيرة إلى مجلس الأمن في جلسته المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (انظر S/PV.4942)، وترد إشارات إليها حسب الاقتضاء.

## ثانيا - الوضع الأمني

٢ - كان أبرز حدث وقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو انتشار العنف الذي اكتنف كوسوفو في آذار/مارس، وردود الفعل إزاء ذلك العنف والأحداث المحيطة به. وتمثل تلك الأحداث نكسة خطيرة لتحقيق الاستقرار وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في كوسوفو. فالهجوم الذي ترعّمه الألبان المتطرفون في كوسوفو ضد أبناء طوائف صرب كوسوفو والعجر والأشكالي هناك كان حملة منظمة وواسعة النطاق وموجهة. ووقعت هجمات على صرب كوسوفو في جميع أرجاء كوسوفو وشملت أساساً مجتمعات مستقرة بقيت في كوسوفو في عام ١٩٩٩ فضلاً عن عدد ضئيل من المواقع التي يقطنها أفراد عادوا مؤخراً. ودُمرت ممتلكات، وخُربت مرافق عامة من قبيل مدارس وعيادات صحية، وطوّقت مجتمعات، وهُدّدت وأُجبر السكان على مغادرة منازلهم. واضطر سكان قرى بأكملها إلى إخلائها، وحُرقت منازلهم عن آخرها بعد مغادرتهم. وفي حالات أخرى، كانت هناك محاولات لاحتلال بعض الممتلكات المهجورة بشكل غير قانوني وتوزيعها.



٣ - ولقي ما مجموعه ١٩ شخصا مصرعهم في أحداث العنف، من بينهم ١١ من ألبان كوسوفو و ٨ من صرب كوسوفو، وأصيب ٩٥٤ شخصا أثناء المصادمات. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب ٦٥ من ضباط الشرطة الدوليين و ٥٨ من ضباط دائرة الشرطة في كوسوفو و ٦١ من أفراد قوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو). وخُربت أو دُمّرت منازل عددها ٧٣٠ منزلاً مملوكة لأفراد منتسبين للأقليات أغلبيتهم من صرب كوسوفو. وفي الهجمات التي تعرضت لها مواقع التراث الثقافي والديني في كوسوفو، دُمّرت أو خُربت ٣٦ كنيسة وديرا ومواقع دينية وثقافية أخرى. وترجع أماكن العبادة التي تعرضت للهجمات إلى القرن الرابع عشر. وكان موقعان منها مدرجان على قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ضمن المواقع الرئيسية التي لها أهمية عالمية وموقع ثالث ضمن المواقع التي لها أهمية إقليمية. وعلاوة على ذلك تعرضت ممتلكات بعثة الأمم للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو للتدمير أو التخريب.

٤ - واستمر بعد ذلك وقوع هجمات متقطعة شملت هجمات على قوات الأمن والشرطة الدولية. وفي أسوأ هذه الهجمات، وهو الهجوم الذي وقع في ٢٣ آذار/مارس، لقي ضابط غاني من أفراد الشرطة التابعة للبعثة مصرعه كما قُتل ضابط ألباني كوسوفي من دائرة شرطة كوسوفو عندما صوبت مجموعة من ألباني كوسوفو النيران على إحدى سيارات الدورية التابعة لشرطة البعثة. واعتقلت الشرطة التابعة للبعثة سبعة أفراد منذ ذلك الحين في ما يتصل بذلك الحادث.

٥ - وقد اشتعل فتيل العنف الذي وقع في آذار/مارس نتيجة للأحداث التي شهدتها الأيام التي سبقت المصادمات. وكان أول حادث من هذا القبيل هو تصويب النيران على شاب من أبناء صرب كوسوفو في قرية كاغلافيتشا (منطقة برشتينا) في ١٥ آذار/مارس، وهو الحادث الذي أدى إلى قيام صرب كوسوفو بإغلاق طريق برشتينا - سكوبيي الرئيسي على مشارف برشتينا. أما الحادث الثاني الذي وقع في ١٦ آذار/مارس فهو مقتل طفلين على الأقل من ألبان كوسوفو غرقا في نهر إيبير بالقرب من بلدة زوبين بوتوك (منطقة ميتروفيتشا). ولم تتحدد بعد ملابسات هذا الحادث. وأدى هذان الحادثان اللذان تفاقم أثرهما نتيجة للتقارير المهيجة والمنحازة التي رددتها وسائل الإعلام إلى قيام مظاهرات انطلقت في البداية من تلقاء نفسها لكن سرعان ما سيطرت عليها عناصر منظمة لها مصلحة في دفع مَنْ بقي من صرب كوسوفو إلى مغادرتها وتهديد الوجود الدولي هناك.

٦ - وقبل وقوع هذين الحادثين، نظّم ألبان كوسوفو مظاهرات واسعة النطاق في ١٦ آذار/مارس ضمت ما مجموعه حوالي ١٨ ٠٠٠ متظاهر احتجاجا على قيام الشرطة

التابعة للبعثة بإلقاء القبض على أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو وإلقاء القبض على أربعة من أعضاء فيلق حماية كوسوفو في ما يتصل بقتل بعض ألباني كوسوفو. ونظمت المظاهرات رابطتا المحاربين القدامى وجرحى الحرب التابعتان لجيش تحرير كوسوفو، وأيدها حزبان سياسيان صغيران لألباني كوسوفو. ورغم أن المظاهرات كانت سلمية بصفة عامة، فقد سُجلت بعض أحداث العنف في مدينة بريزن حيث أُلقت مجموعة من المتظاهرين الحجارة على مرافق المقر الإقليمي للبعثة وأصابت أحد ضباط الشرطة التابعة للبعثة.

٧ - ووقعت أيضا عدة أحداث أمنية خطيرة في وقت أسبق من الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢١ شباط/فبراير، انفجر جهاز زرع في سيارة وزير البيئة والتخطيط المكاني في كوسوفو، وأصيب الوزير وثلاثة آخرون في الحادث. وفي ١٢ آذار/مارس انفجرت قنبلة يدوية في مقر إقامة إبراهيم روغوبا رئيس كوسوفو، وسببت ضررا في المبنى لكن لم تسفر عن إصابات. ووقع أيضا عدد من الهجمات بالقنابل أو التهديدات بشن هجمات على أهداف مختلفة في بلدة برشتينا في أوائل آذار/مارس بما في ذلك القيام في ٦ آذار/مارس بوضع جهاز متفجر مصنع يدويا بالقرب من مبنى مقر البعثة.

٨ - واتخذ السيد هاري هولكيري، ممثلي الخاص، تدابير سياسية وتنفيذية في محاولة لكبح انتشار العنف، الذي بدأ في عنفوان في ١٧ آذار/مارس. وخلال الأزمة، ظل على اتصال بقيادة ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو، وطلب إليهم كخطوة أولى الدعوة إلى وقف فوري للعنف. وأُجريت مشاورات أثناء الأزمة مع القادة الإقليميين فضلا عن شركاء البعثة ومكاتب الاتصال التابعة للدول الأعضاء على مسرح الأحداث. وأدلى أيضا ممثلي الخاص بعدد من البيانات العامة، بعضها بصورة مشتركة مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، مطالبا بالتزام الهدوء. وأنشأت البعثة وقوة كوسوفو فريقا من كبار المسؤولين لمعالجة الأزمة للقيام بتنسيق السياسات والإجراءات الأمنية المتبعة لمواجهة الأزمة. وبدأت البعثة وقوة كوسوفو بسرعة جهودا لإلقاء القبض على المشاركين في أعمال العنف. وأنشأ ممثلي الخاص أيضا هيئة لاستعراض إدارة الأزمة لتقييم مدى استجابة البعثة للأزمة.

٩ - ولا يزال الوضع في كوسوفو متوترا مع احتمالات وقوع أحداث عنف أخرى. وفي ضوء هذا، تحتفظ قوة كوسوفو والبعثة بدرجة عالية من الوجود الظاهر وخاصة في مناطق الأقليات. وقد عززت قوة كوسوفو وجودها عن طريق نشر حوالي ٢٠٠٠ فرد إضافي في مهمة محدودة وإعادة إقامة بعض نقاط التفتيش بصورة مؤقتة لأغراض أمنية وذلك في المناطق التي يقيم فيها صرب كوسوفو في المقام الأول. وسيجرى على أساس دوري تقييم مهام

الحماية الإضافية ومستويات القوات في نقاط التفتيش هذه. وقد غادرت معظم تعزيزات قوة كوسوفو منذ ذلك الحين.

١٠ - وتحقق الشرطة التابعة للبعثة بنشاط في جميع الحوادث المتصلة بأحداث العنف. وقد أسفرت التحقيقات حتى الآن عن إلقاء القبض على ما يزيد عن ٢٦٠ شخصا في ما يتصل بأحداث العنف. وتم اعتقال ٤٠٠ شخص آخر بسبب انتهاكات لخطر التجول الذي فرضته في بعض المناطق قوة كوسوفو والشرطة التابعة للبعثة لمنع نشوب مزيد من العنف. وينظر حاليا مدعون دوليون في ما يزيد على ٤٥ دعوى بينما تعالج السلطات القضائية المحلية ١٢٠ دعوى أخرى. ولكن نظرا لحجم العنف، فمن الواضح أنه لا تزال تلزم قدرة إضافية للتحقيقات لتمكين سلطات إنفاذ القانون من مواصلة وإكمال هذه التحقيقات بفاعلية في الوقت المناسب.

١١ - وكان رد الفعل الأولي لقيادات المؤسسات المؤقتة متضاربا. فقد أحجم قادة ألبان كوسوفو عن إدانة العنف إدانة صريحة بصفة عامة، ثم العنف ضد طائفة صرب كوسوفو بصفة خاصة. وخلال أحلك أيام العنف، أخفق بوضوح المسؤولون الحكوميون على أعلى مستوى مركزي وفي الأحزاب السياسية الرئيسية وفي البلديات في أن يدركوا خطورة الوضع وحاولوا في البداية ربطه بأهدافهم السياسية ومن بينها تحديد المطالبات باستقلال كوسوفو ونقل الاختصاصات من البعثة. بل أن ثمة احتمال أن يكون بعض المسؤولين في البلديات قد شجعوا العنف بالفعل.

١٢ - وفي ١٧ آذار/مارس، أصدر باجرام ريكسيي رئيس الوزراء، وهو يتصرف بتنسيق مع ممثلي الخاص، بيانات تدعو إلى إنهاء العنف. وفي الوقت نفسه، بدا أن بعض أعضاء المؤسسات المؤقتة يبررون العنف بل وحتى يتغاضون عنه، وألقوا باللائمة في ما نشب من عنف على استمرار الهياكل الموازية، وحواجز الطرق التي أقامها صرب كوسوفو، ووفاة أطفال من أبناء ألبان كوسوفو، وعلى تقسيم ميتروفيتشا، وعلى البعثة. فعلى سبيل المثال، صرح وزير الخدمات العامة والأمن العام لحزب كوسوفو الديمقراطي بأن الجماهير من أبناء ألبان كوسوفو ليست مسؤولة عن العنف وأن المسؤولية عن الأحداث تقع على عاتق السياسيين الصربيين، إلا أن زعيم الحزب نفى علانية في وقت لاحق تعليقات الوزير. ورغم اللهجة الاسترضائية إلى حد ما للبيان الصادر عن الحكومة، فقد افترض البيان استنادا إلى معلومات لا أساس لها أن حادث الغرق وقع بسبب الصرب ونتج عن مضايقات مبنية على كراهية عرقية. ورغم أن الرئيس روغوف ورئيس فيلق حماية كوسوفو قد ألقيا بيانات عبر التلفاز تدعو إلى التزام الهدوء، فإن هذه البيانات وغيرها من البيانات الأولية أشارت إلى

العنف المرتكب ضد ممثلي المجتمع الدولي وتفادت الإشارة إلى طائفة صرب كوسوفو بوصفها هدفا لمعظم أعمال العنف. وأصدر مجلس كوسوفو بيانا لم يكن له تأثير مفيد ركّز على الهياكل الموازية بدلا من العنف الناشئ.

١٣ - وكان للإدانة الدولية للعنف تأثير مثير على قادة ألبان كوسوفو وعلى محور تركيز بياناتهم وأعمالهم عموما الذي تبدل فيما بعد من محاولة تبرير العنف وانصب على العنف ذاته. وأصبحت الإدانات الصادرة عن السياسيين من ألبان كوسوفو أشد، وإن كانت ظلت قاصرة إلى حد كبير عن أن تدين صراحة الهجمات التي وقعت ضد طائفة صرب كوسوفو. وشدد ممثلي الخاص في اجتماع عقد في ١٨ آذار/مارس مع السياسيين المحليين وقادة المؤسسات على أنه يتعين وضع حد للتصريحات التي تلقي اللوم في ما وقع من عنف على الأمم المتحدة أو قوة كوسوفو أو الهياكل الموازية. وبعد هذا الاجتماع مباشرة، وفي استعراض هام للإرادة والوحدة السياسيتين، قام رئيس وزراء كوسوفو ورفقته وزراء آخرين من المؤسسات المؤقتة بإقناع المحتجين الألبان الذين تجمعوا بالقرب من حاجز الطريق عند قرية كاغلافيتشا التي تقطنها أغلبية من صرب كوسوفو برفع حصارهم عن القرية. وبعد انحسار العنف، زار رئيس الوزراء أيضا مواقع الدمار في برشتينا وفوستيرن.

١٤ - وفي ٢ نيسان/أبريل، وقّع المسؤولون من ألبان كوسوفو في المؤسسات المؤقتة والقادة السياسيون، فضلا على ممثلي طوائف الأتراك والبوشناق والمصريين والغجر، على رسالة مفتوحة موجهة إلى الأهالي، تدين العنف وتعلن أن السياسيين والأهالي سيتعاونون معا لبناء كوسوفو أفضل. ودعت الرسالة إلى إعداد مذكرة تفاهم لإقامة شراكة بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو تقوم على الاحترام المتبادل وتهميش المتطرفين من الجانبين، وإلى إعداد مذكرة تفاهم بين الزعماء الدينيين والأهالي يدعو بمقتضاها الزعماء الدينيون إلى إبداء التسامح والاحترام. وأدان بعد ذلك رئيس جمعية كوسوفو العنف المرتكب ضد صرب كوسوفو على وجه التحديد في خطبة ألقاها أمام الجمعية.

١٥ - والتزمت الحكومة أيضا بإنشاء صندوق لإصلاح الضرر الذي لحق بالمباني والمواقع الدينية، وهي مبادرة حظيت بقوة بتشجيع البعثة. وأنشأت المؤسسات "صندوق المنح البدئية" بمبلغ ٥ ملايين يورو، الأمر الذي مكّن من بدء العمل على الفور في إعادة بناء مبنى سكني مدمر يضم شققا في برشتينا، وعينت وزارة المالية مبلغا في ميزانية عام ٢٠٠٤ قدره ١١,٦ مليون يورو وخصصته من أجل إعادة البناء في هذه المرحلة، ومن هذا المبلغ مليونان من اليوروات عبارة عن سلفة مقدمة من المخصص المرصود للعائدين في الميزانية. وكُلفت لجنة مشتركة بين الوزارات أنشأتها المؤسسات المؤقتة بمهمة إدارة صندوق إعادة البناء،

ويشارك في هذه اللجنة أبناء طائفتي صرب كوسوفو والأشكالي. وأعدت البلديات ذات الصلة تقديرات أولية للضرر، ورغم أن أغليبيتها لم يحظ بموافقة المجتمعات المحلية للأقليات عند تقديمها لأول مرة، فإن موافقة الأقليات لازمة قبل أن يكون بالإمكان البدء في عملية طرح العطاءات. ويجوز للمؤسسات المؤقتة أن تقصر تركيزها على إعادة بناء المساكن والمباني العامة في المرحلة الأولى، تاركة مسألة المباني الثانوية (مثلا، المرائب والأجران والأعمال) إلى وقت لاحق، كما أنها تحجم عن النظر في منح تعويضات عن الأغراض الشخصية وأغراض الأسر المعيشية وإن كان سيلزم تقديم قدر من الدعم إلى الساعين إلى إقامة أسرهم المعيشية من جديد.

١٦ - وتتعاون البعثة مع المؤسسات المؤقتة لتقديم مساعدة ودعم تقنيين في جهود إعادة البناء. ولبلوغ هذه الغاية، شكلت البعثة فريق دعم إعادة البناء الذي يضم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأوروبية للتعمير. وفي ما يتصل بتدمير وتخريب المواقع الدينية والثقافية في كوسوفو، تسعى البعثة إلى تشكيل أفرقة للتقييم بقيادة خبراء في التراث تعينهم اليونسكو ومجلس أوروبا، وتضم ممثلين من مركز تنسيق كوسوفو التابع لصربيا والجبل الأسود/جمهورية صربيا ومن وزارة الثقافة والشباب والرياضة ضمن المؤسسات المؤقتة. وقد دخلت البعثة المرحلة النهائية في المفاوضات مع اليونسكو بشأن إنشاء أفرقة التقييم هذه التي ستعد تقييمات سريعة عن مقدار الضرر وتقدم تقديراتها بعد ذلك إلى المؤسسات المؤقتة.

١٧ - وخلال أحداث العنف التي وقعت في منتصف آذار/مارس وعلى إثرها مباشرة، قامت سلطات بلغراد بدور بناء في إطار الجهود الجماعية المبذولة لوضع حد لأعمال العنف وتفادي ردود الفعل المتطرفة. وأعربت بلغراد علانية عن أسفها لما وقع من إحراق للمساجد في بلغراد ونيس، وتعهدت بإعادة بنائها. وفي ٢٦ آذار/مارس، أصدر البرلمان الصربي إعلانا، دعا فيه، في جملة أمور، إلى منح طائفة الصرب في كوسوفو حكما ذاتيا سياسيا وإقليميا وإلى إعادة النظر في السياسة المتبعة في كوسوفو وتغييرها، وحث المجتمع الدولي على معاقبة مرتكبي هذه الأفعال، والقيام بسرعة بإعادة بناء المنازل والمواقع الدينية. واعتمدت جمعية الدولة الاتحادية لصربيا والجبل الأسود إعلانا مماثلا في ١ نيسان/أبريل. وشدد فويسلاف كوستونيتشا رئيس وزراء صربيا على ضرورة القيام، في ظل الظروف الراهنة، بتحقيق قدر كبير من اللامركزية في كوسوفو في إطار الحدود والتخوم الحالية، وتقديم ضمانات مؤسسية إضافية إلى صرب كوسوفو.

### ثالثا - العمليات السياسية وتنفيذ المعايير

١٨ - عقب إصدار ممثلي الخاص ورئيس وزراء كوسوفو وثيقة "المعايير الخاصة بكوسوفو" في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، شرعت خمسة أفرقة عاملة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة في وضع خطة لتنفيذ المعايير المتعلقة بكوسوفو. ولم يشارك القادة السياسيون لصرب كوسوفو في وضع خطة التنفيذ. وفي ٣ آذار/مارس، رفضوا هم وممثلون لحكومة صربيا رسميا مشاركة صرب كوسوفو في إعداد خطة التنفيذ، زاعمين أنها خطة طريق لاستقلال كوسوفو.

١٩ - وفي ٣١ آذار/مارس، أعلن ممثلي الخاص ورئيس وزراء كوسوفو خطة التنفيذ. وعقب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، تم تنقيح خطة التنفيذ لتأخذ في الحسبان تلك الأحداث وآثارها، وذلك بالقيام، في جملة أمور، بإدراج ستة إجراءات ذات أولوية متعلقة بالعودة يتعين على المؤسسات المؤقتة اتخاذها في المستقبل القريب جدا. وتشمل هذه الإجراءات تنفيذ برنامج شامل لإعادة البناء بتمويل كافٍ من أجل إعادة البناء والتعويض عن الخسائر التي لحقت بالمتلكات؛ وتنفيذ مبادرات إعادة بناء ثقة الطوائف في بعضها البعض؛ ومعاينة الموظفين المدنيين وقادة الأحزاب الذين لم يستجيبوا على نحو ملائم أثناء أحداث العنف؛ والتنديد العلني بالخطب المحرّضة على الكراهية. وسوف تخضع أقسام الخطة التي تتناول حرية الحركة، والعودة المستدامة، وحقوق الطوائف وأفرادها لمزيد من التنقيح في ضوء أحداث العنف الأخيرة.

#### الحوار المباشر بين بلغراد وبريشيتينا

٢٠ - التقى فريقان من الأفرقة العاملة الأربعة المعنية بالحوار المباشر في أوائل آذار/مارس. وقد دار الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بالطاقة، الذي عقد في بريشتينا في ٤ آذار/مارس برئاسة المفوضية الأوروبية نيابة عن ممثلي الخاص، في جو بناء. وعقد الفريق العامل المعني بالمفقودين، برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية نيابة عن ممثلي الخاص، اجتماعا بناءً مماثلا في بريشتينا. غير أن كلا الفريقين لم يعقدا الاجتماع الثاني المقرر لكل منهما، ويرتقب حدوث تأخيرات كبيرة في مسيرة الحوار نتيجة لأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. فالتشكيل المتعدد الأعراق لوفود بريشتينا في الأفرقة العاملة الأربعة أصبح مشار جدل نظرا لأن صرب كوسوفو لا يشاركون حاليا في أعمال المؤسسات المؤقتة على المستوى السياسي. وفي حين صرحت حكومة صربيا بأنه يتعين استئناف الحوار، فإنها أشارت أيضا إلى ضرورة استعادة الثقة وتنفيذ عملية سياسية ترمي إلى إعطاء ضمانات لطائفة صرب كوسوفو. وصرح رئيس وزراء كوسوفو أن الأحداث الأخيرة لا تعني نهاية

الحوار المباشر مع بلغراد، بل تعني ضرورة إجراء "حوار داخلي بين الأعراق" قبل استئناف الحوار.

#### العودة المستدامة وحقوق الطوائف

٢١ - أوحى عدد من العوامل، حتى وقوع أعمال العنف في منتصف آذار/مارس، بوجود آفاق محدودة وإن كانت مشجعة لعمليات العودة في ٢٠٠٤. إذ كانت برامج العودة جارية في كل منطقة من مناطق كوسوفو وشملت كل الأعراق. كما بدأت برامج العودة المنظمة في مناطق لم تكن متوقعة في ٢٠٠٢. وظل إطار العمل التنفيذي لدعم عمليات العودة قائماً، وكان مدعوماً بالتزام بناءً من قبل سلطات كوسوفو في معظم البلديات. وشاركت السلطات البلدية في بعض المناطق في زيارات للمعaine، وفي الأفرقة البلدية العاملة، وفي أفرقة العمل. وفضلاً عن ذلك، أُشير إلى تزايد احتمالات تنفيذ برامج العودة في المناطق الحضرية من خلال استرداد الممتلكات المحتلة.

٢٢ - غير أن أحداث العنف التي شهدتها شهر آذار/مارس عكست تماماً اتجاه عملية العودة. إذ استُهدفت المناطق التي تقطنها الأقليات، مما أوحى بأن الأقليات والعائدين غير مرغوب فيهم في كوسوفو. ففي أقل من ٤٨ ساعة، تم من جديد تشريد ١٠٠ ٤ فرد ينتمون إلى طوائف الأقليات، أي أكثر من مجموع العائدين في عام ٢٠٠٣ والبالغ عددهم ٣ ٦٦٤ فرداً. ورغم أن معظم الذين فروا كانوا في منطقتي بريشتينا وجنوب ميتروفيتشا (٤٢ في المائة و ٤٠ في المائة، على التوالي)، فإن التشريد طال جميع مناطق كوسوفو. ويشكل صرب كوسوفو ٨٢ في المائة من المشردين، فيما تمثل طوائف الروما والأشكال نسبة الـ ١٨ في المائة المتبقية. وتشير التقديرات إلى أن عدد ألبان كوسوفو الذين شردوا من المنطقة الشمالية لميتروفيتشا يبلغ ٣٥٠ فرداً.

٢٣ - وأعرب بعض المشردين الجدد عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم، وقام بذلك فعلاً ما مجموعه ٢٥٠ فرداً تقريباً. غير أن الآخرين لا يزالون يعانون من الصدمة التي خلفتها في نفوسهم هذه الأزمة، ويعبرون عن شكهم في إمكانية العيش في كوسوفو، ولا سيما ضمان أمنهم. وفي حالات عديدة، ليس هناك أيضاً أمكنة يعودون إليها، نظراً لما شهدته المنازل والنسيج الاجتماعي والاقتصادي والهياكل الأساسية من تدمير في مجتمعاتهم، بما فيها الكنائس والمدارس والمرافق الصحية. وتعد الاهتمامات المتعلقة بالبيئة الأمنية والتدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز الأمن عاملاً أساسياً في اتخاذهم لقرار العودة. وهناك جهود تبذل حالياً لإعانة المهتمين منهم بالعودة إلى ديارهم على سبيل الأولوية.



٢٤ - وقادت البعثة في البداية الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة إلى المشردين الجدد. وعملت مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الدولية على تقييم الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وعلى تقديم المساعدة من مخزونات المفوضية والشركاء من المنظمات غير الحكومية؛ وقدم أيضا الصليب الأحمر الصربي غوثا إنسانيا. وتم سد بعض الثغرات في مستوى المساعدة، وعلى الأخص الأغذية الجاهزة، من خلال التعهد بتوفير تمويل مقدّم من الميزانية الموحدة لكوسوفو. وفضلا عن ذلك، قدمت أيضا وحدات قوة كوسوفو مساعدة كبيرة إلى أكثر من ١٠٠٠ شخص لجأوا إلى قواعدها خلال مرحلة الطوارئ.

٢٥ - واعتبارا من ٢٥ آذار/مارس، تولى فريق الأمم المتحدة لكوسوفو الدور الريادي في الأشهر الثلاثة التالية في إدارة وتنسيق الاستجابة الإنسانية للأزمة الراهنة من خلال منسق الأمم المتحدة لشؤون التنمية، مع اضطلاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور رائد في توزيع الأغذية والإيواء والمساعدة الإنسانية، وتولت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدور الرائد في المسائل المتعلقة بالتربية، ومنظمة الصحة العالمية في المسائل الصحية. وسيتمد برنامج المساعدة الإنسانية ليشمل المشردين الجدد وطوائف الأقليات الذين يواجهون حاليا احتياجات إضافية بسبب البيئة الأمنية المتغيرة والافتقار لحرية الحركة. وتتسم عملية الغوث الإنسانية في الوقت الراهن بطابع دولي. وستحاول البعثة وفريق الأمم المتحدة لكوسوفو إشراك المؤسسات المؤقتة في العملية بشكل أكبر، بنية اضطلاعها في هذا الصدد بمسؤولياتها بعد الفترة الأولية التي تستغرق ثلاثة أشهر. وقد قامت فعلا وزارة الصحة في كوسوفو بدور نشط في مجال تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

#### حرية الحركة

٢٦ - لقد كان لأحداث العنف أثر سلبي للغاية على حرية حركة أعضاء طوائف الأقليات في كوسوفو، ولا سيما صرب كوسوفو الذين تضرروا من جراء تدهور البيئة الأمنية، فزاد تخوفهم إزاء القدرة على السفر بأمان، وليس لدى معظمهم الرغبة في الاعتماد على الدوريات التي تسيّر دوائر الشرطة في كوسوفو. والعديد منهم لا يرغبون حاليا في السفر دون وحدات حراسة من قوة كوسوفو. وقد أضعف ذلك إلى حد كبير وضع طوائف الأقليات التي تعاني حاليا من العزلة أكثر من أي وقت مضى خلال السنوات الثلاث الأخيرة. كما تؤثر القيود المفروضة على الحركة بشكل ضار على وضعها الاقتصادي لكونها عاجزة عن الحصول على الإمدادات والسفر لأغراض العمل. كما أصبحت حركة أفراد طائفتي الروما والأشكالي مقيدة بقدر أكبر مما حدّ من قدرتهم على إدرار الدخل من

خلال العمل اليومي. وتقوم قوة كوسوفو مؤقتا بتوفير نقط تفتيش ثابتة لأكثر من ٥٠ طائفة من الأقليات ولما لا يقل عن ١٥ موقعا لمثوى الأجداد في جميع أنحاء كوسوفو. وأعيد العمل بالدوريات الثابتة في مناطق عديدة. واستؤنفت الخدمة الإنسانية للنقل بالحافلات التي تنظمها البعثة على ثلاثة خطوط فقط من طرقها المنتظمة، على أنه بُدئ في تنظيم رحلات على خط رابع، إلا أنها ألغيت مرة أخرى بسبب عدم قدرة قوة كوسوفو على توفير الحراسة الأمنية لها بصفة منتظمة.

#### سير عمل المؤسسات الديمقراطية

٢٧ - ظل دعم المؤسسات المؤقتة التي يهيمن عليها ألبان كوسوفو لمفهوم وممارسة التعدد العرقي يتسم بعدم الاتساق. فقد نددت الجمعية بأعمال العنف في جلستها العامتين اللتين عقدتا في ١٨ و ٢٥ آذار/مارس، غير أن جل المناقشة التي دارت في ١٨ آذار/مارس ركزت على الهياكل الموازية الصربية، وعلى انتقاد البعثة، وعلى توجيه الدعوات إلى الاستقلال والتحويل الفوري للاختصاصات إلى المؤسسات المحلية. أما البيانات الصادرة عن الجلسة المنعقدة في ٢٥ آذار/مارس فقد نددت بشدة بأعمال العنف المرتكبة ضد صرب كوسوفو وغيرهم من طوائف الأقليات، ودعمت مبادرة الحكومة بتمويل إعادة بناء الكنائس والمنازل التي دمرت. وشرعت رئاسة الجمعية وعدد من لجان الجمعية، في مبادرة إيجابية منها، في زيارة البلديات التي تضررت من أعمال العنف الأخيرة.

٢٨ - ودأبت جمعية كوسوفو، قبل أعمال العنف الأخيرة، على إبداء تعصب في أعمالها. فقد تجاهل رئيس الجمعية، على وجه الخصوص، الإطار الدستوري والإجراءات المتبعة في الجمعية. إذ حاول، على سبيل المثال، في الجلسة المنعقدة في ٢٢ كانون الثاني/يناير حمل الجمعية على إقرار عضو من المجموعة البرلمانية للطوائف الأخرى لم يحظ بدعم تلك المجموعة عضوا في الرئاسة. وأدى هذا الإجراء إلى نشوء نزاع مستمر مع أعضاء الجمعية. وتدخل ممثلي الخاص فأعلن أن التصويت باطل، ووجه تعليمات إلى الجمعية بإقرار المرشح الذي يحظى بدعم مجموعة الطوائف الأخرى وإجراء التعيين وفقا للإطار الدستوري والقواعد الإجرائية للجمعية. ولم يتم بعد إقرار أي مرشح وما زال العضو السابق يشغل المنصب.

٢٩ - وقد خططت جمعية كوسوفو لاعتماد ما يقرب من ٧٠ قانونا خلال عام ٢٠٠٤، واعتمدت فعلا عددا من القوانين الهامة التي دخلت حيز النفاذ، رغم أوجه القصور المستمرة التي تعرقل العملية التشريعية، وعدم كفاية الموارد الخاصة بوضع مشاريع القوانين داخل الجمعية، والاعتماد على خبراء خارجيين، ومواجهة مشاكل جسيمة في مجال الترجمة. غير أن عددا من القوانين التي اعتمدها الجمعية لم يتسنَّ بعد إصدارها لأسباب مختلفة ولا زالت

معلقة، نظرا لضرورة ضمان امتثالها لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري. كما قدم تحالف صرب كوسوفو من أجل العودة، نتيجة للتجاهل المستمر لأعضاء الأغلبية من جمعية كوسوفو للمصالح الحيوية للطوائف، اقتراحات تطعن في أربعة قوانين متعلقة بالنقل البري، والصحة، ومكافحة التمييز، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. وهذا القانون الأخير لا يدخل أيضا في اختصاص الجمعية، وقد أُبلغ بذلك رئيسها. ولم تقم بعد رئاسة الجمعية بوضع الصيغة النهائية لعملية تعيين ممثلين في أفرقة خاصة يُعهد إليها بالنظر في هذه الطعون.

٣٠ - ورغم عبء العمل الشديد الذي تتحمله الجمعية ومسؤولياتها، فقد شرعت في عقد جلسات عامة شهرية بدلا من أسبوعية. وقوبل هذا الجدول الزمني الجديد بالانتقاد وأشاع في أذهان الأهالي تصورا بأن الجمعية لا تعمل بجدية. وتعزز هذا التصور حينما أُرُجئ انعقاد عدد من هذه الجلسات بسبب التأخر من الانتهاء من أعمال تجديد القاعة العامة والخلاف الذي نشأ بين الأحزاب الألبانية الرئيسية في كوسوفو بشأن ترتيبات الجلوس. وأدى الافتتاح الرسمي لقاعة الجمعية المحددة إلى نزاع مع التحالف من أجل العودة نتيجة وجود رسومات جدارية تحمل رسوما للعرق الألباني وحده من كوسوفو في مبنى الجمعية. وبدأ أعضاء التحالف من أجل العودة الذين شاركوا حتى ذلك الحين في أعمال الجمعية بمقاطعة الجلسات العامة أولا ثم جلسات اللجان احتجاجا على رفض رئاسة الجمعية نزع هذه الرسومات أو حجبها. وحُجبت هذه الرسومات في نهاية المطاف عقب اندلاع العنف في شهر آذار/مارس. ولم يعد أعضاء تحالف العودة بعد إلى الجمعية بسبب العنف الذي اندلع مؤخرا.

#### البلديات

٣١ - سُجِّل قبل أحداث شهر آذار/مارس تقدم بسيط في سير عمل معظم البلديات. فأصبح تعامل موظفي البلديات من صرب كوسوفو وألبان كوسوفو مع بعضهم البعض أكثر تواترا. وفي حين أن مسألة استخدام جميع اللغات الرسمية لم تبلغ بعد حدا يبعث على الرضا، ساد تفاهم واضح أنه يتعين ترجمة الوثائق والبيانات الرسمية إلى اللغتين الألبانية والصربية. غير أن هذا التفاهم لم يتجسد بوجه عام في شكل عمل ملموس ودائم. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، طرأ تحسن طفيف على سير عمل اللجان التي تجتمع بصورة إلزامية، بيد أن العمل في تسع بلديات كان يسير بشكل جزئي وفي سبع بلديات، كانت الاجتماعات لا تعقد إلا نادرا. ولم تكن لجان الوساطة عاملة إلا في خمس بلديات. ولم تتغير حال الأقليات من حيث تأثيرها في عملية صنع القرارات الذي كاد يكون لا يُذكر. فالبلديات هي التي تتخذ غالبا القرارات، مما خلّف أثرا سلبيا على طوائف الأقليات.

٣٢ - وبشكل عام، لم يكن رد فعل البلديات - باستثناء عدد ضئيل جدا منها - إزاء الأزمة ردا مناسباً ولم تتخذ التدابير السريعة الكفيلة باحتواء العنف أو الحيلولة دونه. وحينما كانت الأزمة في ذروتها، كان رد فعل السلطات البلدية بصفة عامة غير فعال أو بطيئاً. وفي معظم الحالات، لم تتخذ السلطات البلدية أي تدابير للحيلولة دون اتساع رقعة العنف. وشجبت معظم البلديات أعمال العنف عبر بيانات عامة أو إعلانات صدرت عن المجلس البلدي؛ ولكن صدرت تصريحات معادية للصرب وكان هناك إحجام عن اتخاذ أي إجراءات بناءة أو محاولة مد اليد إلى طائفة صرب كوسوفو. ومع أنه يجوز أن تكون المجالس البلدية أو مجالس المديرين وغيرهم من كبار موظفي البلديات قد عقدت اجتماعات طارئة، فإن هذه الاجتماعات لم تفض غالباً إلا إلى إصدار بيانات بلدية ضعيفة أو اقتصر على إجراء مناقشات. ونادراً ما تناولت هذه الاجتماعات مسألة اتخاذ إجراءات بناءة. غير أنه كانت هناك استثناءات. إذ اتخذ رئيسا البلديتين في إيستوك (منطقة بيتش) وكامينيتشا (منطقة غنيلان) إجراءات في ١٧ آذار/مارس من أجل تفريق حشود المتظاهرين المحتجين في البلدة. وفي ديكاني (منطقة بيتش)، تدخل رئيس البلدية شخصياً لمنع الحشود من التوجه إلى دير الأورثوذكس الصربي.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، أدت أيضاً أعمال عدد من المسؤولين في البلديات إلى مفارقة عدم الاستقرار. فقد أدلى قادة أحزاب سياسية في أورو سيفاتش (منطقة غنيلان) في البداية بتصريحات ملهبة للمشاعر، غير أن المجلس البلدي أصدر لاحقاً بياناً شجب فيه أعمال العنف. وعلى إثر إضرام النار في ١٩ منزلاً في موقع العائدين من صرب كوسوفو في بيلو بولي في بيتش، مما أدى إلى تشريد ٢٤ شخصاً، قام رئيس بلدية بيتش، الذي رفض مراراً وتكراراً طلبات دعوته إلى زيارة الموقع للترحيب بالعائدين، بزيارة القرية في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ بعد أن دُمرت جميع منازلها، وذلك لوضع إكليل من الزهور على المكان الذي قُتل فيه أحد ألبان كوسوفو بالرصاص على يد أحد أفراد شرطة البعثة أثناء إجلاء صرب كوسوفو الذين كانوا يتعرضون للاعتداء. واعتمد مجلس مالميسفو البلدي بياناً ملهبا للمشاعر تأييداً لمرتكبي أعمال العنف، مدنياً "المجرمين" الصرب ومتهما البعثة بقتل المحتجين.

٣٤ - وما برحت معظم البلديات ترسل إشارات سلبية بعد أن خمدت أعمال العنف. ففي بريشتينا ومالميسفو، رُفعت الأعلام الألبانية على مبنى البلدية كعلامة على التحدي وعدم التسامح، بينما نُصب علم ألباني في بيتش في مواجهة مبنى البلدية. وفي كامينيتشا، دعت البلدية ورئيسيها إلى شطب أسماء صرب كوسوفو من جدول الرواتب لغيابهم عن العمل. والبلديات الخمس الوحيدة التي اجتمعت فيها لجان السياسات والمالية وخصصت أموالاً للمشردين داخلياً هي بلديات بريشتينا وأوبيليتش وليبليان وبريزرين وفيتينا.

٣٥ - ومنذ انتهاء أعمال العنف، تعهدت بعض البلديات بتقديم شكل من أشكال المساعدة المالية أو المساعدة على إعادة البناء إلى الذين شُردوا مؤخرًا، بمن فيهم مشردو غنيلان وفيتينا وبريشينا وأوبيليتش وكوسوفو بولي وليبليان. وقام رئيس الجمعية العامة لغنيلان بزيارة أبناء طائفة صرب كوسوفو الذين شُردتهم حوادث العنف وأبناء طائفة الغجر، وذلك لإعادة الهدوء وإيضاح التدابير التي ستتخذ. وعقد رئيس الجمعية البلدية لفيتينا وكبير الموظفين التنفيذيين اجتماعًا مع زعماء صرب كوسوفو وحثًا الموظفين البلديين على العودة إلى العمل. وعقدت الجمعية البلدية لفوشيترن جلسة طارئة لإدانة العنف، وقام كبير الموظفين التنفيذيين في بلدية برزرين والمديرون البلديون الآخرون بزيارة صرب كوسوفو الذين نُقلوا إلى معسكر قوة كوسوفو للاعتذار لهم على ما تعرضوا له من اعتداءات.

٣٦ - وقبل اندلاع أعمال العنف، حاولت بلديات عديدة وقف أو تغيير طريقة تنظيم أو توزيع الأموال المخصصة لمكاتب المجتمعات المحلية البلدية، التي تعمل لضمان مصالح الأقليات محليًا. وإضافة إلى ذلك، فإن غالبية البلديات لم تواظب بانتظام على تحقيق الأهداف المتعلقة بالحصة العادلة من التمويل الرامية إلى كفالة تزويد الأقليات بالحد الأدنى الكافي من الموارد المالية، مما قد يؤدي إلى استرداد البعثة لمسؤولية التصديق على صحة نفقات الميزانية وإقرارها في ٢٧ بلدية مختلطة. ومن أصل البلديات السبع والعشرين المختلطة، لم يتجاوز عدد البلديات المختلطة التي بلغت المستويات الدنيا في بنود الميزانية الثلاثة كلها (الميزانية الأساسية المحلية، والتعليم والصحة) سبع بلديات وهي زفيتشان، ونوفو بردو، وكلينا، وبريشينا، ولوبوسافيتش، وأوراهوفاتش، وبودوييفو، وكامينيتشا، وذلك مقارنة بثمانى بلديات في الفصل السابق من فصول العام. ولم تلب أربع بلديات الاحتياجات الدنيا في أي من بنود الميزانية الثلاثة، في حين لبّتها تسع بلديات في بند واحد في الميزانية لا غير، وإذا لم تلبّ البلديات احتياجات الميزانية بكاملها، يجوز للبعثة، بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد، أن تفرض عليها عقوبات.

٣٧ - وتضررت العلاقات بين الأعراق على الصعيد المحلي تضررا بليغا نتيجة لأعمال العنف. وإضافة إلى ذلك، يرى المتشددون، أكثر من أي وقت مضى، أن صرب كوسوفو الذين يتعاونون مع البعثة ومع المؤسسات المؤقتة، خونة لطائفتهم. ويطالب صرب كوسوفو أيضا بإعادة النظر في دور مكاتب المجتمعات المحلية البلدية وهياكلها وموظفيها، إلى جانب موقعها وصلاتها بالبلديات. ويبدو أن مركز التنسيق لكوسوفو التابع لصربيا والجبل الأسود/جمهورية صربيا ومعظم صرب كوسوفو يفضلون جعل تلك المكاتب على أكبر قدر ممكن من الاستقلالية والانفصال عن الإدارة البلدية الرئيسية (التي تضم غالبية من ألبان كوسوفو). وبزغ اتجاه جديد ينحى في إطاره الموظفون البلديون من صرب كوسوفو في بعض البلديات

المختلطة نحو السعي إلى الانتقال إلى مكاتب منفصلة، في حين لم يستأنف موظفون من الأقليات الأخرى عملهم لأسباب أمنية.

### وسائط الإعلام

٣٨ - يجري مفوض وسائط الإعلام المؤقت تحقيقا في دور وسائط الإعلام في حوادث العنف وفي ما إذا كانت الإذاعات المرئية والمسموعة المحلية قد انتهكت مدونة قواعد السلوك التي عليها التقيد بها، وذلك ببث أخبار شجعت على الجريمة أو الأنشطة الإجرامية، أو شكّلت خطابا ينم عن الكراهية، أو حملت في طياتها ما كان يحتمل أن يؤدي فورا إلى إلحاق الأذى بالآخرين. ويشير استعراض أولي إلى أنه تم، خاصة أثناء اليومين الأول والثاني من أعمال العنف، بث تقارير ملهبة للمشاعر ومنحازة. ومالت وسائط الإعلام الإلكترونية إلى نشر تقارير صحفية غير دقيقة وملهبة للمشاعر ومنحازة ومثيرة للنفوس، لا سيما التقارير الأولى عن غرق صبية من ألبان كوسوفو. وهذه التغطية أثّرت بدورها في التقارير الأولى التي وردت في الصحف وفي التصريحات الأولى التي أدلى بها بعض المسؤولين العموميين وبعض ممثلي الأحزاب السياسية. واعتبارا من وقت متأخر من يوم ١٧ آذار/مارس، لوحظ حدوث تحسّن في نوعية التقارير، إذ أنها أصبحت أكثر توازنا وأكثر تقيدا بمعايير المهنة. غير أن الصحف المنحازة إلى أحزاب كوسوفو السياسية، اعتمدت، مع ذلك، نمطا راسخا تمثل في استغلال الأحداث الإخبارية لإشاعة وجهات نظر معادية للصرب. ولكن صحافة كوسوفو المطبوعة المستقلة كانت أكثر مسؤولية في تناولها لهذه الحوادث. وعلّقت منابر إعلامية إلكترونية عديدة تابعة لصرب كوسوفو برامجها العادية - وعاد ذلك جزئيا إلى الخوف من تحوّلها إلى هدف للعنف. وبدأت تعيد النشرات الإخبارية التي كانت تبثها منابر بلغراد الإعلامية التي كانت في معظم الأحيان غير دقيقة وملهبة للمشاعر ومستفزة. وعكست في الغالب وسائط الإعلام التابعة لألبان كوسوفو وجهة نظر ألبان كوسوفو ووسائط الإعلام التابعة لصرب كوسوفو وجهة نظر صرب كوسوفو. ولم يكن هناك فعليا أي تعاون يتخطى الحاجز العرقي بين الصحفيين العاملين في وسائط الإعلام المحلية.

٣٩ - وبشكل عام، تمّ رد فعل المجتمع المدني عن سلوك غير مسؤول وانحياز عرقي وانعدام التضافر الداخلي. إذ أن المجتمع المدني لألبان كوسوفو فشل في تبني موقف مستقل ومسؤول من موجة العنف العرقي. وعلى الصعيد المحلي، لم تقم منظمات كوسوفو غير الحكومية الألبانية، كلها تقريبا، بأي عمل إيجابي بالسرعة اللازمة للحيلولة دون اندلاع أعمال العنف. ورغم قيام العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بإصداره بيانات شديدة اللهجة تدين العنف. فقد كانت غالبا منحازة ولها طابع يعكس رأي طائفة عرقية

واحدة. وحاولت قلة من ممثلي مختلف "الشبكات المتعددة الأعراق" الاتصال بشركاء لهم من صرب كوسوفو أثناء أعمال العنف. لكن شبكات ألبان كوسوفو التي عرضت تقديم الدعم إلى مثيلاتها من منظمات صرب كوسوفو غير الحكومية على الصعيدين الشخصي والمؤسسي لم تكن تغطي بأنشطتها إلا رقعة محدودة ولم يكن لها تأثير في الحيلولة دون اندلاع أعمال العنف. وأدلى ممثلون عن شبكات أخرى بتصريحات مستفزة، شجبوا فيها الهيئات الحاكمة في كوسوفو. غير أن ما بعث على أقصى درجة من القلق، كانت الإشارات التي دلت على لعب أعضاء في جمعيات المجتمع المدني دورا نشيطا بل أحيانا قياديا في أعمال العنف. وفي ٢٢ آذار/مارس، قامت قوة كوسوفو باحتجاز رئيس إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية لفترة قصيرة بسبب دوره المزعوم في أعمال العنف. وعلاوة على ذلك، أفادت تقارير عن مشاركة أعضاء في مجموعات المحاربين القدامى من جيش تحرير كوسوفو في حوادث العنف. واعتُقل أحد منظمي هذه المجموعات لعلاقته بهذه الحوادث. وفي الأسابيع التي أعقبت حوادث العنف، هددت رابطة المحاربين القدامى بتنظيم مزيد من المظاهرات للاحتجاج ضد البعثة.

#### سيادة القانون

٤٠ - عقب أعمال العنف، اتخذت شرطة البعثة تدابير مؤقتة وأبقت على نظام مهام الشرطة الأساسية العادي من أجل كفالة توافر القدرة على مواجهة نشوب أي أعمال إضافية تُخلُّ بالنظام. وحوّلت شرطة البعثة بعض الموارد لتحديد جميع وقائع ما حدث أثناء أعمال العنف؛ وترتيب عمليات التحقيق في هذه الحوادث بحسب الأولوية؛ والكشف عن هوية المسؤولين عن تنظيم أعمال العنف أو التحريض على ارتكابها؛ واعتقال هؤلاء المسؤولين ومقاضاتهم. ولتحقيق هذا الغرض، أنشئت فرقة عمل وغرفة لمتابعة الأحداث على مستوى مقر شرطة البعثة، تُوَازرهما فرق عمل في المناطق الخمس كافة. وتقيم الشعبة الجنائية التابعة لإدارة العدل اتصالا وثيقا مع شرطة البعثة لتحديد ما ينبغي الاضطلاع به من أنشطة ولتكوين صورة كاملة عن أثر أعمال العنف في النظام القضائي برمته، بما في ذلك طلب قدر إضافي من الموارد والموظفين، وازدياد القلق إزاء أمن القضاة والمدّعين العامين الذين ينتمون إلى الأقليات، واشتداد صعوبة تعيين قضاة ومدّعين عامين من الأقليات، والضغط الإضافي على الموظفين والنظام القضائي للعمل بحيادية. ولو أريد للبعثة متابعة التحقيقات بشكل نزيه ودقيق وفعال، سيقضي الأمر تعيين عدد كبير إضافي من المحققين في الشرطة الدولية. وعليه، تقدمت البعثة بطلب الاستعانة بمائة محقق من محققي الشرطة المختصين الدوليين وستة مدعين عامين دوليين إضافيين.

٤١ - رغم أنه من السابق لأوانه للغاية إجراء تقييم شامل لأداء دائرة شرطة كوسوفو أثناء فترة العنف، فمن الواضح أن كثيراً من ضباط هذه الدائرة أدوا مهامهم بشكل مهني في ظروف صعبة دون توافر معدات مناسبة لمناهضة أعمال الشغب، وقاموا بحماية الممتلكات والناس مع زملائهم من قوة الأمن الدولية. وفي كثير من الحالات، التي كانت فيها أعداد قوات الشرطة المنتشرة ضئيلة للغاية والتي اجتاحت فيها أعمال العنف بقاع كثيرة من كوسوفو، لم يكن قوام ضباط دائرة شرطة كوسوفو كافياً لمواجهة التحدي ولم يكن باستطاعتهم منع العنف أو التصرف في مواجهته. وفي الوقت نفسه، هناك تقارير تفيد بأن بعض الضباط لم يتخذوا أي إجراء لمنع العنف، بل والأسوأ من ذلك، أنهم ربما شاركوا فيه. وسيتم التحقيق في جميع هذه التقارير بدقة وستتخذ التدابير اللازمة ضد أي ضباط لم يتصرفوا بالشكل اللائق وفقاً للمعايير المهنية.

٤٢ - ورغم الضغط الشديد الذي فرضته الأحداث الأخيرة على الموارد، واصلت شرطة البعثة إعطاء الأولوية لمكافحة الجريمة المنظمة وركزت إدارة العدل على قضايا تتعلق بجملة أمور منها الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب والتخريب. وفي ٢٩ آذار/مارس، وبعد فترة تحقيق دامت ١٨ شهراً، أجرى مكتب كوسوفو المعني بالجريمة المنظمة عملية كبرى شملت عدة بلدان أوروبية ضد واحدة من عصابات الجريمة المنظمة. وأدت هذه العملية إلى القبض على خمسة أشخاص كانوا على قمة شبكة الجريمة المنظمة، وإلى ضبط ١,٥ كيلوغرام من مادة يعتقد أنها هيروين، وضبط أسلحة نارية وسيارات وأموال نقدية ومعدات حاسوبية. وقد مثل جميع الأشخاص أمام قاضي التحقيق وصدر الأمر باحتجازهم. وأثناء فترة الشهور الثلاثة، صدرت في بعض القضايا التي تولاها مدعون دوليون ٦ أحكام من المحلفين تنطوي ٥ منها على حكم بالإدانة وحكم واحد بالبراءة. واستهل قضاة دوليون ٨ تحقيقات قضائية جديدة و ٣ محاكمات جديدة، بينما اختتمت ٥ محاكمات جارية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

#### فيلق حماية كوسوفو

٤٣ - رغم أنه من السابق لأوانه للغاية تقديم عرض عام دقيق ومكتمل عن أداء أعضاء فيلق حماية كوسوفو أثناء فترة العنف الأخيرة، فيبدو أن هذا الفيلق أدى مهامه كتنظيم بشكل مهني، وإن ظل الاحتمال قائماً بأن بعض أعضاء فيلق حماية كوسوفو قد تكون لهم صلات فعلية مع منظمات متطرفة لها تاريخ تمتد جذوره إلى جيش تحرير كوسوفو. وأثناء فترة العنف، وفر فيلق حماية كوسوفو أفرقة للمساعدة الطبية والبحث والإنقاذ لضحايا



العنف. وبناء على طلب من قوة كوسوفو، كتدبير من تدابير الطوارئ، شارك فيلق حماية كوسوفو في حراسة الهياكل الأساسية للأقليات في بعض الأماكن، مثل الكنائس الصربية.

٤٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مضى فيلق حماية كوسوفو قدما في استيفاء المعايير في مجالات من قبيل مشاريع تقليص حجم القوات، والسوقيات ومشاريع التشييد الإنسانية. ووفقا لولاية فيلق حماية كوسوفو، يبلغ قوام القوة ٣ ٠٥٢ فردا. ويظل تجنيد أعضاء الأقليات العرقية واستبقاؤهم وخصوصا صرب كوسوفو يمثل تحديا رئيسيا. وفي الوقت الحالي يضم فيلق حماية كوسوفو ١٣٢ عضوا من الأقليات بينهم ٣٢ شخصا فقط من صرب كوسوفو، وهو رقم يقل كثيرا عن الأماكن المخصصة لأعضاء الأقليات وعددها ٥٠٠ مكان. وقد شارك فيلق حماية كوسوفو، بوصفه جزءا من مشروع الصندوق الاستئماني للشؤون الإنسانية الذي تديره المنظمة الدولية للهجرة، في عدد من المشاريع من بينها بناء مخافر لإطفاء الحرائق وتحديد خطوط مياه الشرب وإصلاح الجسور في مناطق الأقليات.

٤٥ - وظل احتمال مشاركة بعض أعضاء فيلق حماية كوسوفو في ارتكاب نشاط إجرامي يؤثر على صورة التنظيم. فقد أوقف ممثلي الخاص عن العمل اثني عشر عضوا من فيلق حماية كوسوفو في أواخر عام ٢٠٠٣ واحتجزت قوة كوسوفو أربعة من أعضاء الفيلق في شباط/فبراير بسبب الصلات الإجرامية المشبوهة أو بسبب المشاركة في نشاط إجرامي. وكانت هناك حالات تم فيها الإدلاء ببيانات سياسية ولم تراعى فيها الموضوعية، منها مشاركة أعضاء فيلق حماية كوسوفو في موكب تذكاري أقامه جيش تحرير كوسوفو وفيه انتهج أفراد الفيلق أسلوبا عسكريا، على عكس الصورة التي طلب إليهم التزامها بتنظيم مدني.

#### الاقتصاد

٤٦ - أضرت أحداث العنف الأخيرة بشدة بالاقتصاد من حيث إضعاف اهتمام وثقة المستثمر به. وسوف تلزم جهود جديدة من أجل تحسين صورة كوسوفو. ولا تزال الآفاق الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الأجلين، المقترنة بارتفاع مستوى البطالة في كوسوفو رغم استمرار النمو المقدر بحوالي ٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، تسبب قلقا شديدا. وما زالت بيانات التجارة الخارجية عن عام ٢٠٠٣ التي نشرت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تُظهر خللا تجاريا كبيرا لا يمكن استمراره. وعلى أي حال كان مستوى منتجات كوسوفو التي بيعت في الخارج في عام ٢٠٠٣ أعلى مما كان عليه في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٢٦ في المائة؛ وجرى بيع معظم المنتجات داخل الإقليم وبلدان الاتحاد الأوروبي.

٤٧ - واستمرت عملية الخصخصة رغم الاختلافات بشأن صحة عمليات التحول والدمج بالنسبة للمشاريع المملوكة للدولة والمشاريع المملوكة للقطاع العام التي حدثت في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٩. وأفضت عمليات المقاطعة أو عدم حضور اجتماعات مجلس إدارة وكالة كوسوفو الاستثمارية إلى عدم قدرة مجلس إدارة الوكالة على اتخاذ قرارات. وعارض الأعضاء المحليون في المجلس إجراء أية تعديلات للسياسات التنفيذية لوكالة كوسوفو الاستثمارية لمهاجمة التواطؤ المحتمل واشتراك الجريمة المنظمة في عملية الخصخصة. وإضافة إلى ذلك، واصلت وسائل الإعلام المحلية شن حملة تدين فيها التغييرات المقترحة على السياسات التنفيذية والتأخير في طرح موجات أخرى من العطاءات، وصارت التعليقات في وسائل الإعلام موجهة بدرجة متزايدة ضد أشخاص بعينهم وتتسم بالاستفزاز.

٤٨ - وبغية المضي بالعملية قدماً للأمام، قام رئيس مجلس إدارة وكالة كوسوفو الاستثمارية في ١٦ آذار/مارس، ويتوجه من ممثلي الخاص، بالتصديق على عقود للبيع تتعلق بالمنشآت التي جرى بيعها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للمنشآت التي حرت خصصتها ١٦ منشأة. وقدمت اقتراحات بشأن ١٩ منشأة إضافية ل طرحها في الموجة الثالثة من العطاءات في انتظار موافقة مجلس إدارة وكالة كوسوفو الاستثمارية على السياسات التنفيذية المنقحة. وقد أحرز تقدم في تحديد وضع المنشآت المملوكة للدولة بغية التأكد من حقوق الملكية التي يمكن على أساسها خصخصة هذه المنشآت. ومع ذلك، فإن عدم مقدرة مجلس إدارة وكالة كوسوفو الاستثمارية على اتخاذ قرارات، عرقلت إدراج المنشآت المملوكة للقطاع العام وتنفيذ التوصيات الخاصة بمراجعة حسابات هذه المنشآت.

٤٩ - ووجه الاهتمام إلى الأولويات الرئيسية المحملة في وثيقة "المعايير الخاصة لكوسوفو"، بما في ذلك إنشاء إطار قانوني لاقتصاد سوقي مستدام قادر على المنافسة، وصوغ سياسة اقتصادية غير تمييزية وتعزيز المؤسسات المحلية. وقد نشرت لائحة الاشتراء العام في شهر شباط/فبراير، التي ستؤدي دوراً في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية. ودخلت حيز النفاذ مدونة جديدة للجمارك في ١ آذار/مارس ملتزمة بما وضعه الاتحاد الأوروبي. واعتباراً من ١٤ آذار/مارس، ارتفعت الإيرادات التي قامت الجمارك التابعة للبعثة بتحصيلها بنسبة ١١ في المائة عما كانت عليه في نفس الفترة من سنة ٢٠٠٣، حيث بلغ مجموعها ٧٢,٨ مليون يورو. بيد أن هناك بعض الشواغل المقلقة التي تشير إلى أن التوقعات بجمع مبالغ من الجمارك تصل إلى ٤٣٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٤ قد لا تتحقق بسبب تباطؤ الحركة التجارية من صربيا ذاتها، وإن كانت مستويات الحركة عبر الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ظلت أعلى. وعقب تعيين موظفي جمارك إضافيين من أبناء صرب

كوسوفو والبوشناق، بلغت نسبة موظفي الأقليات لدى دائرة الجمارك الآن نسبة ٢٠ في المائة.

٥٠ - وبسبب عدم استعداد وزارة المالية والاقتصاد، جرى تأخير العديد من المناقشات والعمليات الهامة الخاصة بالميزانية. فعلى سبيل المثال، اقتضت المناقشات بشأن تخصيص فائض ميزانية سنة ٢٠٠٣ على تناول احتياجات التمويل الملحة لمطار بريشتينا وتريسكا وفيلق حماية كوسوفو فقط، ولم يتم التطرق إلى تخصيص ما يزيد على ٤٥ مليون يورو من مجموع ٧٥ مليون يورو يتعين إدراجها كمخصصات. وإضافة إلى ذلك، لم يبت بعد في إعادة تخصيص المبالغ غير المنفقة في سنة ٢٠٠٣، ولكن الملتزم بها. كما واجهت البعثة أيضا عراقيل في رصد إدارة المالية العامة للمؤسسات المؤقتة، حيث لم تقدم بعد التقارير المالية الشهرية عن عام ٢٠٠٤. إضافة إلى ذلك، لم تستهل عملية الاستعراض نصف السنوي في عام ٢٠٠٤ وعملية وضع الميزانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وما زال يتعين على وزارة المالية والاقتصاد أن تيسر رصد مخصصات من الميزانية الموحدة لكوسوفو من أجل جهود الإنعاش وإعادة التعمير بعد موجة العنف التي حدثت في منتصف آذار/مارس.

٥١ - وعقب فترة انتقال دامت ١٨ شهرا، جرى في ١ نيسان/أبريل نقل مطار بريشتينا من السيطرة العسكرية (قوة كوسوفو) إلى السيطرة المدنية (البعثة). ولبلوغ هذه الغاية، وضعت الصيغة النهائية لاتفاق مبدئي بين البعثة وحكومة آيسلندا، يوفر الأساس لتقديم آيسلندا لبعض خدمات الطيران المدني، وذلك بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي. وتكفل هذه التدابير تشغيل مطار بريشتينا كمطار مدني وفقا للمعايير الدولية السارية والممارسات الموصى بها.

## رابعاً - ملاحظات

٥٢ - شكّل العنف الذي أثارته أسباب عرقية نكسة خطيرة للجهود الرامية إلى بناء كوسوفو ديمقراطية ومستقرة ومتعددة الأعراق. وما حدث كان محاولة موجهة ترمي إلى إقصاء صرب كوسوفو فضلا عن أفراد طائفتي العجر والأشكالي، وتدمير النسيج الاجتماعي لوجودهم في كوسوفو. وكان تدمير المواقع الثقافية والتراثية للصرب الأرثوذكس أمرا مؤسفا على وجه الخصوص ويجب أن يدان. وقد أظهر ذلك أنه ما زال ثمة عدم التزام بين قطاعات كبيرة من السكان الألبان في كوسوفو نحو إقامة مجتمع يتصف بحق بالتعددية العرقية في كوسوفو، وأن بعضهم عازم على منع إقامته. وينبغي أن يدان أيضا حرق المساجد في بلغراد وأجزاء أخرى من صربيا على سبيل الانتقام.

٥٣ - وهذا العنف غير مقبول ويجب ألا يتكرر. فجميع من اعتادوا الإقامة في كوسوفو لهم حق في أن يعيشوا فيها في أمن وكرامة. وعلاوة على ذلك فإن الهجمات المتعمدة ضد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو هي أمر غير مقبول ويجب أن يدان بأشد لهجة ممكنة.

٥٤ - وقد أضررت عملية التطبيع والمصالحة إلى حد بعيد مما يثير الشكوك بشأن الجدول الزمني لتحقيق النجاح في تنفيذ المعايير التي حددها المجتمع الدولي لكوسوفو ويهدد بزعة استقرار المنطقة.

٥٥ - وما زالت حالة الأمن في كوسوفو، رغم تحسنها باطراد منذ منتصف آذار/مارس، تثير قلقاً بالغاً، ويجب تلبية الاحتياجات الأمنية لطائفة صرب كوسوفو وغيرها من طوائف الأقليات. ويلزم معالجة النتائج الإنسانية للأزمة أيضاً في أقصر وقت ممكن، ويجب أن تمضي، على نحو سريع وفعال، عملية إعادة تشييد الممتلكات المدمرة والمخرية والتعويض عنها. ويجب أن يترجم إلى نتائج عملية دون تأخير تعهد المؤسسات المؤقتة بتوفير ما يلزم من الأموال والدعم بالسوقيات لجهود التعمير بما في ذلك لإعادة بناء ما تهدم أو أصيب بأضرار من المباني والآثار الدينية، والمنازل والمؤسسات من قبيل المدارس ومرافق الصحة، فضلاً عن التعويض عن الممتلكات التي أصيبت بأضرار أو فقدت.

٥٦ - وقد أظهرت الأحداث أن تصميم المجتمع الدولي على ضمان تقدم كوسوفو على طريق التعايش والمصالحة فيما بين الطوائف هو، بمفرده، غير كاف. وما يلزم حالياً هو إجراء ملموس من جانب زعماء كوسوفو وشعبها لتنفيذ تدابير تضمن عدم تكرار هذا العنف. وفي الواقع فعلاوة على التدابير الفورية التي يجري اتخاذها حالياً لمعالجة نتائج أحداث العنف وكذلك التدابير التصحيحية، يلزم بذل جهد جماعي لمعالجة أسباب العنف.

٥٧ - ويتعين أن تحظى بالترحيب المبادرات من قبيل الخطاب المفتوح الموجه من كثير من زعماء كوسوفو إلى شعب كوسوفو. والآن، يجب على المؤسسات المؤقتة أن تتخذ، على سبيل الأولوية، خطوات عملية لتنفيذ المبادرات وإعادة بناء الثقة فيما بين أعضاء طوائف الأقليات. أما زعماء ألبان كوسوفو، فبوصفهم ممثلين لأكثر طائفة في كوسوفو، فعليهم التزام واضح بحماية وتعزيز حقوق جميع الطوائف، ولا سيما الأقليات. ولكي يتسنى فعل ذلك يجب أن يشترك الجميع في جهد منهجي لتشجيع المصالحة وبناء التسامح. ومن شأن الاستئناف المبكر للحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا أن يساهم في إعادة بناء الثقة المتبادلة مما يوفر تحسينات ملموسة أخرى في الحياة اليومية للمقيمين في كوسوفو.

٥٨ - إن زخم التقدم يجب استعادته ويجب ألا يفسح المجال للتطرف. ولا يمكن أن يكون هناك مستقبل سلمي ومزدهر لكوسوفو دون احترام تنوع شعبها - ولن يكافأ العنف. ويجب أن يتحمل الساسة المسؤولية عن أعمالهم، ويجب أن يجري تأديب موظفي الخدمة المدنية الذين يكونون قد شاركوا في العنف أو أدوا دورا في إثارته أو عدم إيقافه. وأنا أدعو زعماء كوسوفو السياسيين إلى اتخاذ خطوات فعالة لضمان تقديم من ارتكبوا العنف إلى العدالة، وفرض جزاءات على موظفي الخدمة المدنية والسياسيين الذين لم يتصرفوا بشكل يتسم بالمسؤولية خلال الأزمة.

٥٩ - لقد اتخذت مواقف إيجابية وأدلي ببيانات خلال أحداث العنف وبعد انتهائها مباشرة، وأنا أثني على الزعماء في بريشتينا وبلغراد الذين أخذوا هذه المواقف البناءة.

٦٠ - ولدى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تواصل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو العمل ضمن سياسة "المعايير قبل المركز" التي توفر خريطة طريق للفترة الانتقالية. وقد أظهر العنف بوضوح أن كوسوفو ما زال أمامها طريق طويل بالنسبة للوفاء بالمعايير التي أقرها مجلس الأمن في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي أعقاب العنف، ثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى لأن يحقق زعماء كوسوفو ومجتمعها المعايير كأساس لكيان مستقر يحكم بطريقة سليمة. ويلزم أن تعمل الكيانات السياسية لكوسوفو وممثلو طوائفها بشكل بناء وجماعي نحو تحقيق تلك المعايير، وأنا أحث جميع الطوائف على المشاركة في هذه العملية. وستلزم إعادة معايرة خطة التنفيذ وإعادة تحديد أولوياتها بوضع مزيد من التركيز على الأمن والمسائل المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الأقليات وحمايتها، والعودة، وتفويض السلطة من الصعيد المركزي إلى الهيئات المحلية، فضلا عن التنمية الاقتصادية. وستقع على كاهل المؤسسات المؤقتة بمفردها مسؤولية إحراز تقدم نحو تحقيق المعايير في المجالات الواقعة في نطاق مسؤوليتها وحيثما يكون لها اختصاص قانوني. وينبغي للمؤسسات المؤقتة أن تركز على فعل ذلك لكي يتسنى تحسين تسيير الأمور في الفترة الممتدة من الآن وحتى منتصف عام ٢٠٠٥ عندما يتسنى إجراء استعراض شامل يقرر مجلس الأمن على أساسه ما إذا كان ينبغي البدء في النظر في المركز المقبل لكوسوفو.

٦١ - ويجب أن يُظهر زعماء كوسوفو التزاما واضحا بتنفيذ المعايير واحترام السلطة والمسؤوليات المخصصة لممثلي الخاص وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. وقد أصدرت تعليماتي لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تمارس مسؤولياتها وسلطانها ممارسة تامة في جميع المناطق وعلى جميع الصعد. وسيُضطلع باستعراض كامل للسياسات والممارسات التي تتبعها جميع الجهات الفاعلية كجزء من تقييم الآثار المترتبة على أحداث

العنف التي وقعت مؤخرا. وسيكون استمرار الدعم والالتزام من جانب مجلس الأمن لا غنى عنه لكي تنجح الجهود المشتركة للمجتمع الدولي في كوسوفو. وينبغي للمجلس أن يضمن على وجه الخصوص، أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو الموارد الضرورية لتسعى بقوة إلى إجراء التحقيقات ومقاضاة المسؤولين عن العنف.

٦٢ - وختاما، أود الإعراب عن تقديري لهام هولكيري ممثلي الخاص لاضطلاعهم بالقيادة في هذه الظروف الصعبة. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن تقديري للرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لالتزامهم ومراعاتهم للأصول المهنية في أدائهم لواجباتهم، ولا سيما، في مواجهة العنف والتطرف. ويستحق ما أبدوه من شجاعة وإخلاص للأمم المتحدة أبلغ عبارات الشناء. وأخيرا، أعرب عن امتناني لشركائنا في بعثة الأمم المتحدة - الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أشكر قوة كوسوفو على وجه الخصوص وأن أعرب عن امتناني لما قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي من نشر سريع لقوات إضافية لحفظ السلام. وأخيرا أعرب عن تقديري لسائر المنظمات والوكالات والمساهمين والمناخين لما قدموه من دعم سياسي ومادي قيم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

## المرفق الأول

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو  
في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١٠٩	سويسرا	٨
الأرجنتين	١٠٧	غانا	٥٥
الأردن	٢٦٦	فرنسا	٧٢
إسبانيا	١٢	الفلبين	٥٤
ألمانيا	٢٧٧	فنلندا	٥
أوكرانيا	١٤٧	فيجي	٢٣
إيطاليا	٥١	الكامبيون	٢٠
باكستان	١٥٣	قيرغيزستان	٤
البرازيل	٣	كندا	١٠
البرتغال	١٠	كينيا	٣٧
بلجيكا	صفر	ليتوانيا	٨
بلغاريا	٦٩	ماليزيا	٤٠
بنغلاديش	٧٣	مصر	٤٨
بولندا	١٢١	ملاوي	١٧
تركيا	١٥٣	المملكة المتحدة	١١٢
تونس	صفر	موريشيوس	٥
الجمهورية التشيكية	١٣	النرويج	١٧
الدانمرك	٢٢	النمسا	٣٩
رومانيا	١٦٧	نيبال	٣١
زامبيا	٢٧	نيجيريا	٣٧
زيمبابوي	٥٤	الهند	٣٣٢
سلوفينيا	١٣	هنغاريا	٥
السنغال	١٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٦٨
السويد	٢٧	اليونان	١٩
المجموع			٣ ٢٤٨

## تكوين قوة شرطة كوسوفو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

العدد	النسبة المئوية	الفئة
٤ ٨٢٣	٨٤,٦	ألبان كوسوفو
٥٢٩	٩,٣	صرب كوسوفو
٣٥٢	٦,٢	أفراد من أقليات عرقية أخرى
<b>٥ ٧٠٤</b>		<b>المجموع</b>
٤ ٨٦٠	٨٥,٢	رجال
٨٤٤	١٤,٨	نساء



## المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة  
المؤقتة في كوسوفو (في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤)

الجنسية	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	١
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٣
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
زامبيا	١
سويسرا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة	١
النرويج	٢
نيبال	٢
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
المجموع	٣٨

